

ملخص مقال**ايرادات ليبيا من النفط****السيد وليم د. أوبراين ***

ان الغاية من هذا المقال هي تبيان الايرادات الفعلية التي تحصل عليها ليبيا من النفط ومعدل نمو هذه الايرادات وحصة البلاد من كل برميل من النفط المنتج والطريقة المتبعة في حساب دفعات الشركات •

لم تكن ايرادات الدولة من النفط حتى عام ١٩٦١/٦٢ تزيد على خمسة بالالف من مجموع الايرادات وقد ارتفعت خلال ذلك العام الى حوالى ٨٪ من مجموع الايرادات نتيجة لبدء شركة اسو في خريف عام ١٩٦١ بعمليات الانتاج والتصدير •

ان فوائد البلاد المادية من قطاع النفط لا تقتصر على ما تحصل عليه الحكومة بصورة مباشرة من شركات النفط العاملة ، وانما تتعدى ذلك الى ما تنفقه شركات المقاولات التي تعمل بعقود لحساب شركات النفط والضرائب والرسوم الجمركية التي تدفعها هذه الشركات واجمالى ما تدفعه جميع الشركات العاملة في قطاع النفط الى عوامل الانتاج المحلية • غير ان موضوع هذا المقال يقتصر على ما تدفعه الشركات صاحبة الامتياز الى الحكومة على شكل ايجارات وعوائد امتياز وضرائب اضافية •

لقد زاد ايراد ليبيا فى المتوسط من كل برميل من النفط الخام المنتج والمصدر من ٦٤ سنت خلال عام ١٩٦٢ الى حوالى ١٠١ سنت فى عام ١٩٦٨ أو

* مدير قسم الضرائب بشركة اسو ستاندرد ليبيا

بمقدار ٥٥٪ ويختلف ايراد الدولة من برميل النفط بالنسبة لكل شركة نظرا لاختلاف تكاليف الانتاج والكثافة وغيرها . ويمكن القول ان ايراد ليبيا من برميل النفط المصدر يزيد عن ايراد أى بلد فى الشرق الاوسط نظرا لقربها من السوق الأوروبية .

وفيما يلى نورد بعض الاسباب التى أدت الى زيادة ايراد ليبيا من كل برميل من النفط الخام .

١ = ان الشركات الحاصلة على امتياز تدفع رسم مبدئى قدره ١٠٠ جنيه لىبى عن كل ١٠٠ كم^٢ من الاراضى التى تقع ضمن مناطق امتيازها وبعد ذلك تقوم بدفع ايجار سنوى يتزايد مع مرور الزمن .

٢ = ان الشركات صاحبة الامتياز فى حال اكتشاف النفط تلتزم بدفع رسوم امتياز تعادل $\frac{1}{8}$ النفط المنتج أو جزء من ذلك بصورة عينية اذا رغبت الحكومة ، غير أن الحكومة الى الآن لم تقم بتحصيل رسوم الامتياز بصورة عينية بل حصلت على ١٢.٥٪ من قيمة النفط المنتج على أساس السعر المعلن ناقصا النفط الذى تستعمله الشركة فى عملياتها .

٣ = تقوم الشركات العاملة بدفع ضرائب ارباح الى الحكومة بنسبة ٥٠٪ وهذه الضرائب تؤلف حصيلتها حوالى ١٢٥ مليون جنيه لىبى فى عام ١٩٦٦ .

ان نصوص قانون البترول الليبى لعام ١٩٥٥ كانت متحررة وبصالح الشركات الحاصلة على امتياز الى حد بعيد فقد اوجب القانون على كل شركة تحصل على امتياز دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه ودفع ايجار لا يزيد عن ٢٥٠٠ جنيه عن كل ١٠٠ كم^٢ طيلة مدة الامتياز كما نص على ان تكون رسوم الامتياز بمقدار ١٢.٥٪ من قيمة النفط المنتج محسوبة على أساس السعر الفعلى الذى يباع به النفط . ومن أجل تحديد الدخل الخاضع لضريبة الدخل اجاز القانون طرح تكاليف الانتاج والخسائر واستهلاكات المصروفات الرأسمالية بنسبة لا تزيد على ٢٠٪ سنويا فى الفترة التى تسبق تصدير النفط بنسبة ١٠٪ من بدء أعمال التصدير . وقد نص القانون على الاختيار بين طرح علاوة استنفاد سماها « اعانة اضافية » بنسبة

٢٥٪ من الدخل الاجمالي بعد طرح المصروفات التجارية وبعد استهلاك جميع المصروفات الرأسمالية عدا المصروفات المنفقة على الاصول الثابتة بنسبة ٢٥٪ سنويا اذا كان قد جرى صرفها في السنوات التي سبقت البدء بتصدير النفط وبنسبة ٥٪ اذا كان جرى صرفها في الفترة التي تلت البدء بتصدير النفط . كما سمح للشركات بترحيل خسائرها لمدة عشر سنوات .

الا ان هذا القانون قد جرى تعديله في عام ١٩٦٢ أى بعد سنة من البدء في تصدير النفط وألغيت التعديلات الصادرة آنذ كثيرا من البنود التي تأتي بصالح الشركات وزادت في ايجار الاراضى بعد السنة السادسة عشرة . فموجب هذه التعديلات سوف يزداد ايجار أراضى الامتيازات الاولى في عام ١٩٧٠ الى ٣٥٠٠ جنيه ليبي لكل ١٠٠ كم^٢ وفي عام ١٩٧٥ الى ٥٠٠٠ جنيه ليبي عن كل ١٠٠ كم^٢ وتأثير هذه الزيادة يقتصر على الامتيازات غير المنتجة اما الامتيازات المنتجة فان هذه الزيادة لا تؤثر عليها نظرا لان الايجارات تطرح من قيمة رسوم الامتياز بالنسبة لها .

وقد بدء في عام ١٩٦٢ في اعتماد الاسعار المعلنة لتعيين دخل الشركات ورسوم الامتياز بدلا من عن اعتماد الاسعار الفعلية ولكن سمح للشركات بطرح خصم بيع كتكاليف تسويق من أصل الدخل الاجمالي .

وكان من جملة التغييرات التي أحدثتها تعديلات عام ١٩٦٢ ابطال علاوة الاستنفاد الى جانب عدم السماح بطرح خسائر ونفقات سنة معينة قبل البدء بعمليات التصدير من دخل السنة الاولى التي يحدث خلالها ربح ونصت على توزيعها على فترة تتراوح بين عشرة وعشرين سنة حسب نوعية النفقات ، كما حددت استهلاكات رأس المال الذي جرى تكوينه قبل بدء تصدير النفط بعشرة بالمائة وبالنسبة لرأس المال الذي جرى تكوينه بعد البدء في تصدير النفط بخمسة بالمائة . وقد سمحت التعديلات بطرح نفقات الانتاج المباشرة والضرائب المباشرة ولم تسمح بطرح الضرائب التي تدفعها الشركات الى الدول الاجنبية والغرامات والفوائد والنفقات التنظيمية .

ومن جراء هذه التعديلات ارتفع ايراد الدولة عن كل برميل نفط بكثافة ٤٠ من ٤١ سنت الى ٦٢ سنت أى بحوالى ٥٠٪ .

وفى عام ١٩٦٥ أجريت تعديلات أخرى تقضى بتقنين الاتاوة أو رسوم الامتياز ووضع حد لهبوط السعر المعلن للبرميل وذلك بالسماح بطرح خصم تسويق قدره نصف سنت للبرميل وخصم مئوى قدره ٧٥٪ من السعر المعلن فى عام ١٩٦٥ و ٦٥٪ فى عام ١٩٦٦ بالإضافة الى خصم قدره حوالى ربع سنت فى عام ١٩٦٦ مضروبا بدرجات الكثافة للنفط الزائدة على ٢٧ درجة وذلك عوضا عن السماح للشركات بطرح ٤٨ سنت كتكاليف تسويق . وعلى ذلك فإن ايراد الدولة أصبح يتراوح بين ٥٥٪ و ٦٠٪ من الارباح المقدمة على أساس الحد الأدنى وبالتالي أصبح معدل ايراد الدولة من البرميل الواحد حوالى ٩١ سنت . وقد وافقت الشركات على إعادة النظر فى هذه التخفيضات من السعر المعلن على ضوء الاحوال السائدة فى السوق ومركز النفط الليبى المتوقع فى المستقبل . ونتيجة لأزمة الشرق الاوسط فى صيف ١٩٦٧ وافقت الشركات على حذف التخفيض النسبى بصورة مؤقتة وبالتالي أصبح ايراد ليبيا من البرميل الواحد حوالى دولار تقريبا .

ان تطور ايرادات النفط فى ليبيا قد جرى بشكل فائق ففى خلال فترة ستة سنوات ارتفع ايراد البلاد من النفط من لا شىء الى ما يقارب ١٤٠ مليون وقد جرى هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حجم الانتاج وارتفاع الايراد من البرميل وقد قامت الشركات فى التنقيب والبحث عن النفط نظرا لكون الفرص مواتية فى ليبيا أكثر من الاماكن الاخرى، والمشكلة التى يجب مواجهتها فى الوقت الحاضر تتلخص فى حصول الدولة على حصتها العادلة من الارباح للبرميل مع استمرار حصول رأس المال الموظف على ايراد معقول نظرا لان رأس المال الاستثمارى يتجه عادة الى الاماكن التى يحصل فيها على ايراد ممتاز مع أخذ عامل المخاطرة بعين الاعتبار .